

٢١٧٤

م . ن

المستقصى شرح الفقه النافع ، تأليف النسفي ،
عبدالله بن أحمد - ٥٧١٠ هـ . بخط محمد بن
علي بن ابراهيم المراغي سنة ٥٧٦٧ هـ .

١٩٩ ق ٢٩ س ٣١ × ٢٢ سم

٧٤٧٠

نسخة جيدة ، خطها نسخ قديم .

الاعلام ١٩٢:٤ الظاهرية (الفقه الحنفي) ١٧٠:٢

١- المذهب الحنفي

أ- المؤلف

ب- النسخ
ج- تاريخ النسخ
د- شرح
الفقه النافع .

ف ١٥٩٢ / ٢

١٤١٦ / ٢٩

واتكالك على ما اود عنه المستوفي وسمينه الحصف ليصفوبه قلب كل طالب عند تقصبة المطارب واسال الله تعالى ان يجعله حجة في

يوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من انا الله بقلب سليم وهو حسبنا ونعم الوكيل والمحمد على التمام والمديون افضل السلام بعون الله وحسن توفيقه

وتع الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة

في سابع عشر من صفر سنة ثمان وخمسين

والضيق في يوم لا اله الا الله

الضيق سنة سبع

وسب وسعاه

على بدء اضعف الطلاب اضعفهم جرعا واقلهم جرعا

حسن على بن ابراهيم المدائني عفرانه له ولوالديه

ومن نظر وقدا واستفاد ودعا

بلوح الخط في اوراق هذا وكانه ربيع تحت التراب

مجدد

كتاب الشرب

وهو النصيب الاراضي وغيرها **قال الله تعالى** لها شرب و لكم شرب معلوم **وقال** وقمة الماء بين الشكا جابزة وبعث **النبي صلى الله عليه وسلم** والناس يفعلون فاقترع عليه وتعامله الناس الى يومنا من غير نكبو وهو فحمة باعتبار الحق دون الملك لان الماء غير مملوك في التمد والقمة تارة يكون باعتبار الملك وتارة باعتبار الحق كقصة الغنم **قال** ويجوز دعوى الشعوب بغير ارض استخوانا بحوان ان يكون الشرب حقا له دون ارضه بان يكون اشترى الارض واشرب ثم باع الارض وبقي الشعب او ورثه وقد عيك بلارث مال يملك بالبيع كالقصاص والمخد واذا شهدوا الشرب يوم اذ لم يقولوا من لم يوم ولوا دعوى ارض على نهر شهدوا منه فشهدوا لم يقبل في الارض قضي بها ويحصرها من الشرب لان الارض لا تنفك عن الشرب ولوا دعوى الشرب وحده فشهدوا له لا يقضي بشي من الارض **قال** ويورث ويوصي بمنفعة دون رقبته لانه حق مال فتجوز فيه وجعالة الموصي به لا يمنع الوصية لان الوصية من اوسع العقود حتى صارت للمدوم بالمعدوم **قال** والاياع ولا يوجب ولا يتصدق للجهالة الفاحشة وعدم نصون الغيبض لانه ليس بتقوم حتى لو يقع به غيب لا يضمن ولا يجزى ماله بل يجب ماله ولا بد له في الخلع حتى يرد ما قبضت من المهر ولا بد له في الصلح عن دعوى المالك والاراء القصاص ويسقط القصاص وجب الدية والمياه انواع الاول ما يجري وهو

ادعية الرعية من
الزيرة فيم المملوكات

عام لجميع الملوك المنتفع بالشفقة وسق الاراضي وشق الانهار لا يمنع احد من ذلك من شق كما في شقاع بالشمس و
البحر والاشاني الاودية الانهار العظام كبحون وسجون والنيل ودجلة والناس مستحقون فيه في الشفعة
والشقي الاراضي ونصب الارض والدوالي اذ لم يضر العامة وذلك بان يجي موافاة بشق نهر السيف بها ليس
في ملك احد لانه مباح في الاصل وغلبة الماء يمنع من غلبته عليه وان كان يضرب للعامة فليس له ذلك
لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يكسر صفته فيجعل الماء اليه فيعبر في الاراضي والعدي وكذا بين
الساقية للرجاء والدالية والثالث ما تجوز فيه من خاص لغيره ولغيره فيه شدة في الشفعة وهو الشرب
وسق الدواب ولغيره الماء الوضوء وغسل الثياب والحيز والنجاسة وغيره وان ادى على الماء كله انه ورد

عن ابن حبان رحمه الله ما من خدسان فدفعهما لغيره لئلا يشرب فيها منها رجل ماء بجودا الى مزارعة فيجزي

رجل فيستقي ابله ودايه حتى ينفذ كله هل ذلك فكيف **قال الله تعالى** ليس له ذلك فغرضها على

الخصم **قال الله تعالى** ففعله فقال لصاحب ابله ذلك **قال الله تعالى** ليس له ذلك فغرضها على

الحديث فيمنع الشرب والمثرب اذ ان الغرض حصن في النهر الخاص د فعا للمضر عن اهله وبنيهم في الشفعة

للضرون والمالقة الحاجة او لانه لا يقرر على استحباب الماء في كل مكان والبير والجوز حكمها حكم

النهر الخاص الرابع ما احذر في حجب ونحوه فليس لاحد ان ياخذ منه شيئا بدون صاحبه وله منعه لانه

ملكه بلا جزاء وصار كالقصيد والحشيش لانه لا يوجب في سدقة لقيام شبهة الشراكة فيه بالحديث

قال ولو كانت البير والعين والنهر في ملك رجل لم يمنع من يربد الشفعة من الدخول في ملكه ان كان

بحد غيره بقربه في ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يشرك ياخذ بنفسه بشرط ان لا يكسر صفته او يخرج

الماء اليه فان منعه وهو يخاف العطش على نفسه او مطبقة قائله بالسلاح لما روي ان قوما وردوا ماء فاولوا

اهله ان بذلوه على البير فابوا فاولوه ان يعطوه فابوا فابوا فقالوا ان اغناقنا واعناق مطايا ناكاد ان ينقطع فاولوا

ان يعطوه فذكروا ذلك لغيره رضي الله فقال هؤلاء وضعف فيهم السلاح لانه منع المضطر عن حقه لان حقه ثابت

في الشفعة فكان له ان يقابل بالسلاح والمحدث بل اناء يقابل به بغير السلاح لانه ملكه بلا حوان فبالمسح خالف

لما مر في قوله والطعام حالة المخصصة كما في المحذور بل اناء في اياهة والمعاملة والصناعات ما يتينا ولو كان

النهر او البير في موات فاحياه قلبه لانه يمنع صاحب الشفعة من الدخول اذ كان لا يكسر المساه لان

الموات كانت مشركة والاحياء بحق مشتركة لا يقطع حق الشفعة ولا اصله **قال الله تعالى** **عليه وسلم**

المسلمون في رواية الناس مشركون في ثلاث الماء والكلاء والنار اثبت الشراكة فيها

لناس كافة المسلمين والكفار فيه سواء حكم الماء ما ذكرنا واما الكلاء والنار اثبت الشراكة فيها

فيه شركاء وفي الحشاش والدعي كاشرا كبر ما الجحد وان كان في ارض مملوك وقربت بنفسه